

Distr.: General
4 August 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦
٦-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٦ وما بعده

موجز

يعرض هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية والموارد الأخرى لعام ٢٠١٦ وما بعده، فضلاً عن موجز للمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى المتلقاة في عام ٢٠١٥ بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. ويناقش التقرير، استجابة لقرار المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٥، حوافز وآليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتشجيع التحول إلى موارد أخرى أقل تقييداً تتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

انخفض مجموع المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥ بنسبة ٥ في المائة، إذ بلغ ٤,٤٨٦ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٤,٧٣١ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وتراجعت المساهمات في الموارد العادية بنسبة ١١ في المائة، إلى ٧٠٤ ملايين دولار من ٧٩٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وساهمت ٥١ دولة من الدول الأعضاء في الموارد العادية في عام ٢٠١٥، أي أقل بخمس دول عن عام ٢٠١٤ الذي عرف مساهمة ٥٦ دولة. وانخفض مجموع المساهمات المقدمة للموارد الأخرى بنسبة ٤ في المائة من ٣,٩٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٧٨٢ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٥ بلغت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى ١٦ إلى ٨٤، مقابل ١٧ إلى ٨٣ في عام ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290816 260816 16-13545 (A)



وخلال السنتين الأوليين من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بلغ مجموع المساهمات المتلقاة ٩٤,٥ في المائة من الهدف المحدد للفترة المقابلة، أو ٩ بلايين دولار مقابل ٩,٥ بليون دولار. غير أن الموارد العادية البالغة ١,٥ بليون دولار لم تحقق سوى ٨٥,٥ في المائة من المستوى المستهدف لها وهو ١,٧٥ بليون دولار، إذ انخفضت بمعدل سنوي قدره ١١ في المائة منذ عام ٢٠١٣.

وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٧١ مليون دولار، أي ٤٥ في المائة من الموارد العادية المتوقعة لعام ٢٠١٦. ورهنا بالتأكيدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء، ومدى التقلبات في أسعار الصرف، يُتوقع أن تبلغ الموارد العادية في عام ٢٠١٦ ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار، أي أقل بـ ١٠٠ مليون دولار عن المستوى المسجل في عام ٢٠١٥. وسيقيد الاتجاه التنافسي للموارد العادية قدرة البرنامج الإنمائي على كفاءة فعالية التنمية على الصعيد العالمي وانتقاء خيارات واستثمارات تطلعية واستراتيجية.

عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بالوثائق DP/2016/21، و DP/2016/20، و DP/2016/20/Add.1؛

(ب) الإشارة إلى أهمية الموارد العادية، التي تظل الأساس الذي يقوم عليه الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للبلدان المستفيدة من البرامج، وبخاصة أكثرها فقراً وأشدّها ضعفاً، ودعم الاتساق والفعالية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ج)حث الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية للموارد العادية والموارد الأخرى التي تتسم بالمرونة وإمكانية التنبؤ بها، وقلة تخصيصها لأغراض بعينها، والاتساق مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(د) الإشارة إلى أهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل وتقديم المدفوعات في حينها لتفادي القيود المتعلقة بالسيولة في الموارد العادية؛

(هـ)حث الدول الأعضاء التي لم تسهم بعد في الموارد العادية لعام ٢٠١٦ على القيام بذلك، وتشجيع الدول الأعضاء التي لم تسهم في الموارد العادية في الماضي إلى النظر في المساهمة فيها؛

(و)حث الدول الأعضاء على الالتزام بالتعهدات المتعددة السنوات وبالجدول الزمني للمدفوعات؛

(ز)حث الدول الأعضاء على مواصلة حوارها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التحول من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصاً إلى موارد أخرى أقل تخصيصاً.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الاتجاهات العامة للموارد وتحديث عن الأداء في عام ٢٠١٥
٤	ألف - المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦	باء - المساهمات في الموارد العادية
٨	جيم - المساهمات في الموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٢	ثالثا - التوقعات وإمكانية التنبؤ في عام ٢٠١٦
١٤	رابعا - التحول من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصا إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصا
١٥	خامسا - تنويع قاعدة المانحين
١٦	سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة
١٩	سابعا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - وفقا لما هو منصوص عليه في قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨، يقدم هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٦، وموجزا للمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى المتلقاة في عام ٢٠١٥.

٢ - ففي القرار ١٦/٢٠١٥، لاحظ المجلس التنفيذي بقلق بالغ تراجع المساهمات في الموارد العادية وتزايد الاختلال بين الموارد العادية وغيرها من الموارد، وأكد على أن الموارد العادية أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحاييد والشامل لولاية البرنامج الإنمائي. وشجع المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة تعبئة الموارد العادية والموارد الأخرى لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما أشد البلدان فقرا وأضعفها. وطلب المجلس إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استكشاف حوافز وآليات مثل "نوافذ التمويل" بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة وتشجيع الجهات المانحة على إعطاء الأولوية للمساهمات في الموارد العادية والتحول إلى الموارد الأخرى الأقل تقييدا، تماشيا مع الخطة الاستراتيجية.

٣ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الاتجاهات في التمويل من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، وحالة المساهمات الواردة في عام ٢٠١٥، وعن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٦. وهو يغطي أيضا الإجراءات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لحماية الموارد العادية وعكس اتجاهها التنافسي؛ والتحول من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصا إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصا؛ وتوسيع قاعدة الجهات المانحة.

٤ - وأخيرا، يقدم التقرير معلومات عن حالة تمويل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

ثانيا - الاتجاهات العامة للموارد ومعلومات مستكملة عن الأداء في عام ٢٠١٥

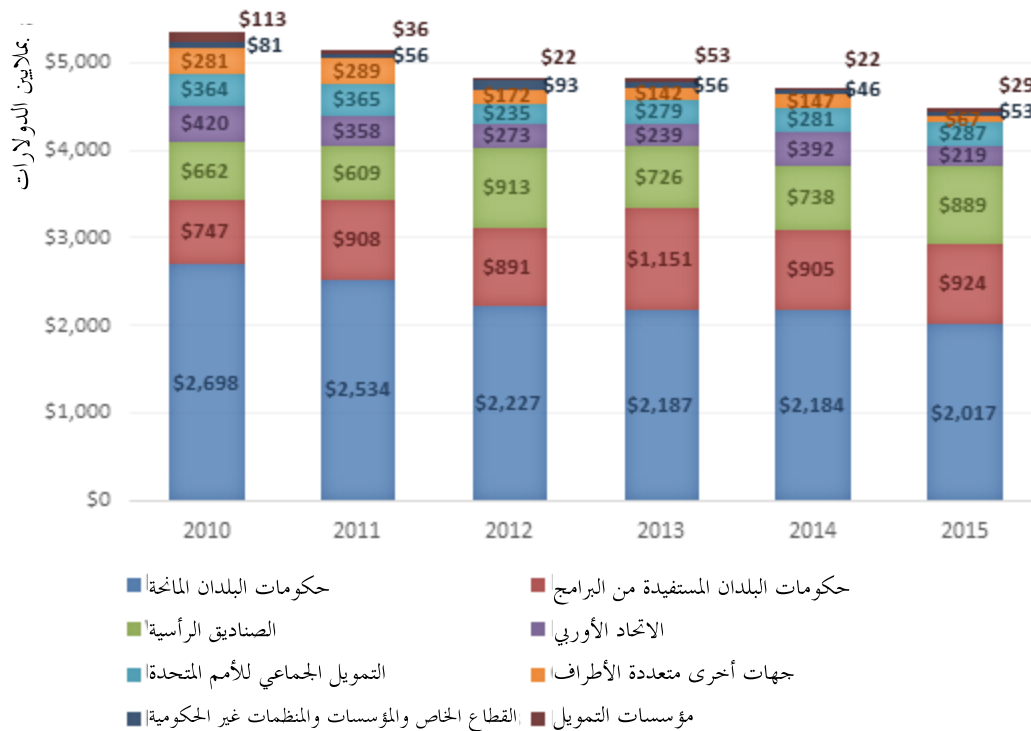
ألف - المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥ - بلغ مجموع التبرعات ما قدره ٤,٤٨٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥، مقابل مبلغ ٤,٧٣١ بليون دولار في عام ٢٠١٤، أي ما يمثل انخفاضا بنسبة ٥ في المائة. وانتقلت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى في عام ٢٠١٤ من ١٧:٨٣ إلى ١٦:٨٤.

٦ - وما زال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة ذات مصادر تمويل متعددة، إذ تحشد موارد من مجموعة واسعة من الشركاء. وقد انخفض مجموع المساهمات من ٥,٤٩ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى مبلغ ٤,٤٨٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وعرفت الفترة نفسها تحولات في مصادر التمويل كنسبة مئوية من إجمالي التمويل.

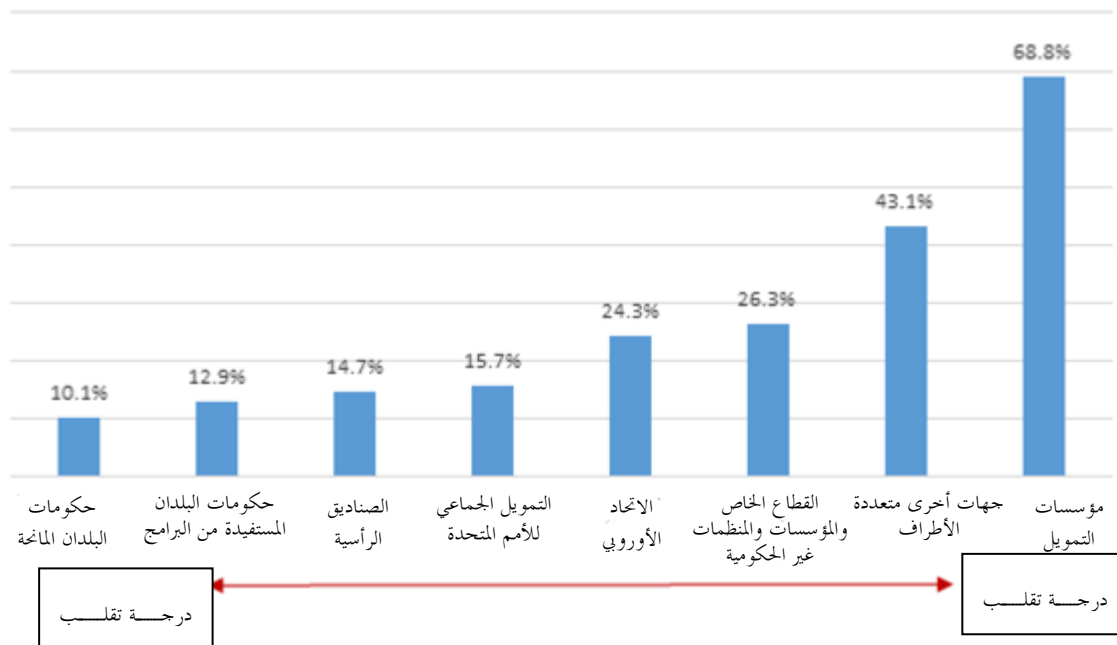
٧ - وفي عام ٢٠١٥، مولت حكومات البلدان المانحة ٤٥ في المائة من إجمالي المساهمات الواردة (انخفاض مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٠)؛ ومولت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج ٢١ في المائة (زيادة مقارنة بنسبة ١٤ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٠)؛ ومولت الصناديق الرأسية ٢٠ في المائة (زيادة مقارنة بنسبة ١٢ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٠)؛ ومول التمويل الجماعي للأمم المتحدة ٦ في المائة (انخفاض مقارنة بنسبة ٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٠)؛ ومول الاتحاد الأوروبي ٥ في المائة (انخفاض مقارنة بنسبة ٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٠)؛ ومول القطاع الخاص، والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى مجتمعة ٣ في المائة (بانخفاض مقارنة بنسبة ٩ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٠). ويبين الشكل ١ أدناه الاتجاه العام للموارد بحسب مصادر التمويل.

الشكل ١ - الاتجاه العام للموارد بحسب مصادر التمويل، ٢٠١٠-٢٠١٥



٨ - ويمكن قياس إمكانية التنبؤ بالتمويل من خلال درجة تقلب المساهمات الواردة، حسب مصدر التمويل. فخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، كانت المساهمات المقدمة من حكومات البلدان المانحة، وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج، والصناديق الرأسية، والتمويل الجماعي للأمم المتحدة أقل تقلباً، في حين اتسمت المساهمات المقدمة من المؤسسات المالية، وغيرها من الشركاء المتعددي الأطراف، والقطاع الخاص، والاتحاد الأوروبي بدرجة أكبر من التقلب، على النحو المبين في الشكل ٢.

الشكل ٢ - درجة التغير حسب مصادر التمويل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥



باء - المساهمات في الموارد العادية

٩ - تشدد العديد من قرارات المجلس التنفيذي^(١) على أهمية توافر الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهذه الموارد تظل حجر الأساس للمنظمة وتشكل ركيزة داعمة لأشد البلدان فقراً. وتتوقف قدرة البرنامج الإنمائي على دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية على وجود قاعدة تمويل مستدامة.

(١) قرارات المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣ التي أعيد تأكيدها في القرارات ٩/٢٠٠٢ و ١٨/٢٠٠٣ و ٢٤/٢٠٠٤ و ١٤/٢٠٠٥ و ٢٠/٢٠٠٦ و ٢٤/٢٠٠٧ و ١٧/٢٠٠٨ و ١٦/٢٠٠٩ و ١٠/٢٠١٠ و ١٤/٢٠١١ و ١٥/٢٠١٢ و ١٠/٢٠١٣ و ١٣/٢٠١٤ و ٢٤/٢٠١٥ و ١٦/٢٠١٥.

١٠ - وتتيح الموارد العادية للبرنامج الإنمائي الاستثمار في نظم المساءلة والشفافية وضمان الجودة، بما في ذلك الوظائف الرقابية كمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم، وكذلك التنسيق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويقيد تراجع الموارد العادية قدرة البرنامج الإنمائي على كفالة فعالية التنمية على الصعيد العالمي والقيام باختيارات واستثمارات تطلعية واستراتيجية.

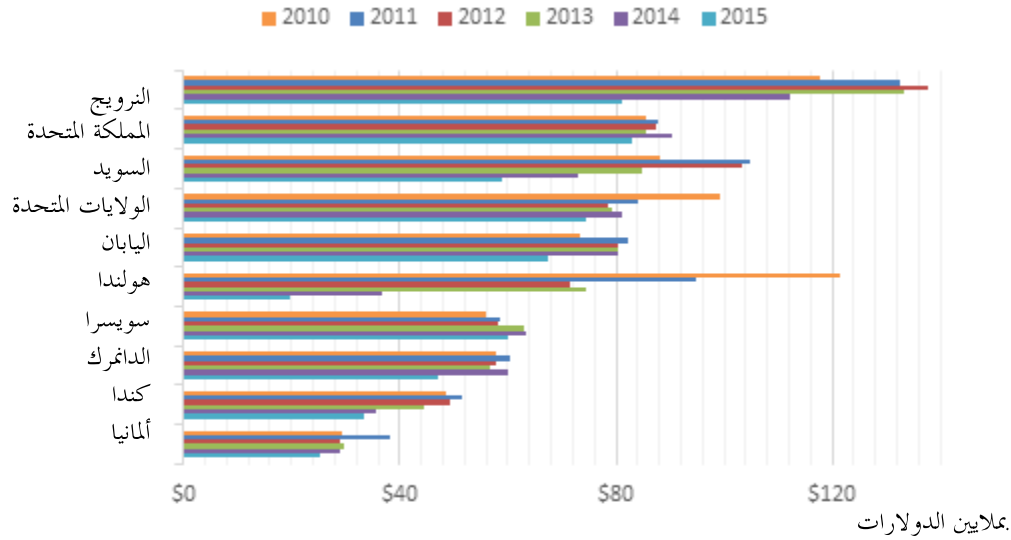
١١ - وظلت المساهمات في الموارد العادية تنخفض منذ عام ٢٠٠٨ بمعدل متوسطه ٧ في المائة سنوياً. وفي عام ٢٠١٥، انخفضت المساهمات بنسبة ١١ في المائة لتبلغ ٧٠٤ ملايين دولار، مقابل ٧٩٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، بسبب انخفاض المساهمات وخسائر صرف العملات الأجنبية التي بلغت ٩٥ مليون دولار، تقابلها زيادات في الحجم قدرها ٦ ملايين دولار.

١٢ - وتلقى البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥ مساهمات للموارد العادية من ٥١ دولة عضواً. وخمس من هذه الدول زادت مساهماتها بالدولار أو العملة المحلية؛ وزادت ١٨ دولة مساهماتها بالعملة المحلية؛ وحافظت ٢٢ دولة على مساهماتها في مستواها لعام ٢٠١٤. واستأنفت ست دول مساهماتها في الموارد العادية في عام ٢٠١٥. وتلقى البرنامج الإنمائي مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، على شكل مساهمات نقدية وعينية تبلغ ٢٥ مليون دولار.

١٣ - وكان أكبر المساهمين في الموارد العادية في عام ٢٠١٥ هم: المملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة، واليابان، وسويسرا، والسويد، والدانمرك، وكندا، وألمانيا، وبلجيكا. وحافظت تركيا، وروسيا، والصين، والمملكة العربية السعودية، والهند، على مساهماتها التي تزيد قيمتها على مليون دولار في الموارد العادية في عام ٢٠١٥.

١٤ - وسلّم المجلس في قراراته ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ١٤/٢٠١٠ و ١٣/٢٠١٣ و ٢٤/٢٠١٤، بأن عدداً محدوداً من الدول الأعضاء تسهم في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وطلب من البرنامج الإنمائي مواصلة استكشاف الحوافز والآليات اللازمة لتوسيع قاعدة المانحين، ودعم المانحين في زيادة مساهماتهم في الموارد العادية. ويبين الشكل ٣ البلدان المانحة العشرة الأكثر مساهمة في الموارد العادية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وقد شكلت مساهماتها ٨٣ في المائة من مجموع الموارد العادية في عام ٢٠١٥.

الشكل ٣ - البلدان المانحة العشرة الأكثر مساهمة في الموارد العادية
للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤



جيم - المساهمات في الموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥ - تُخصص موارد أخرى لمواضيع وبرامج وأنشطة محددة، وتمثل مكملاً بالغ الأهمية لقاعدة الموارد العادية. وبلغ إجمالي المساهمات في الموارد الأخرى، المتأتية من تقاسم التكاليف، والصناديق الاستثمارية، وخدمات الدعم التي تسترد تكاليفها، والأنشطة المتنوعة ما قدرة ٣,٧٨٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥ (أي بما يقل بنسبة ٤ في المائة عن مبلغ ٣,٩٣٨ بليون دولار المحصل في عام ٢٠١٤). وقد ورد ٣,٣٣٥ بليون دولار من هذا المبلغ من حكومات البلدان المانحة (بانخفاض بنسبة ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤)، و ٩٠١ مليون دولار من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (كما في عام ٢٠١٤)، و ١,٥٤٦ بليون دولار من شركاء متعددي الأطراف (بانخفاض بنسبة ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤). ويبين الجدول ١ أدناه تفاصيل ذلك.

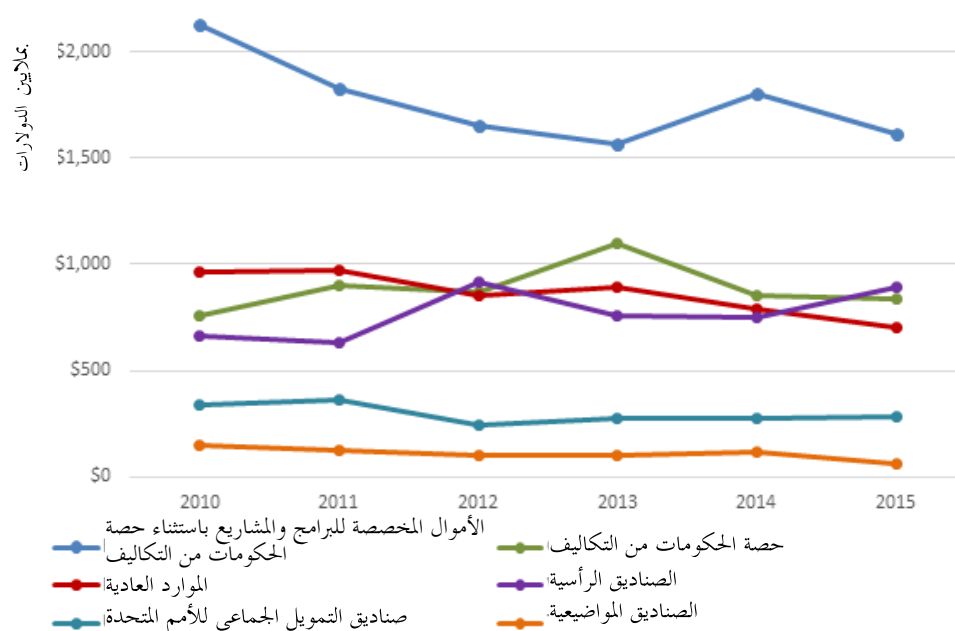
الجدول ١ - مساهمات الشركاء في التمويل في الموارد الأخرى للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

السنة	حكومات البلدان المانحة					حكومات البلدان المستفيدة من البرامج					شركاء متعدّدو الأطراف					المجموع		
	تقاسم التكاليف	صناديق استثمارية	وأنشطة متنوعة	تسترد تكاليفها	خدمات الدعم التي	المجموع الفرعي	تقاسم التكاليف	صناديق استثمارية	وأنشطة متنوعة	تسترد تكاليفها	خدمات الدعم التي	المجموع الفرعي	تقاسم التكاليف	صناديق استثمارية	وأنشطة متنوعة	تسترد تكاليفها	خدمات الدعم التي	المجموع الفرعي
٢٠١٥	٧٧٣	٥٢٢	٤٠	١,٣٣٥	٨٨٧	٨	٦	٩٠١	٩٧٤	٥٢٧	٤٥	١,٥٤٦	٣,٧٨٢					
٢٠١٤	٨٤٠	٥٢٤	٤٧	١,٤١١	٨٧٩	٥	١٧	٩٠١	١٢١٨	٣٤٦	٦٢	١,٦٢٦	٣,٩٣٨					
التغير (بالدولار)				٧٦-				صفر				٨٠-	١٥٦-					
التغير (بالنسبة المئوية)				٥-				صفر				٥-	٤-					

١٦ - رحب المجلس التنفيذي في قراره ١٦/٢٠١٥ باستمرار الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن قضايا التمويل، بما في ذلك كيفية تسهيل التحول من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى الموارد الأقل تقييداً، وحثّ الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية لتوفير الموارد العادية والموارد الأخرى التي تتسم بالمرونة، والأقل تخصيصاً لأغراض بعينها، والتي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية.

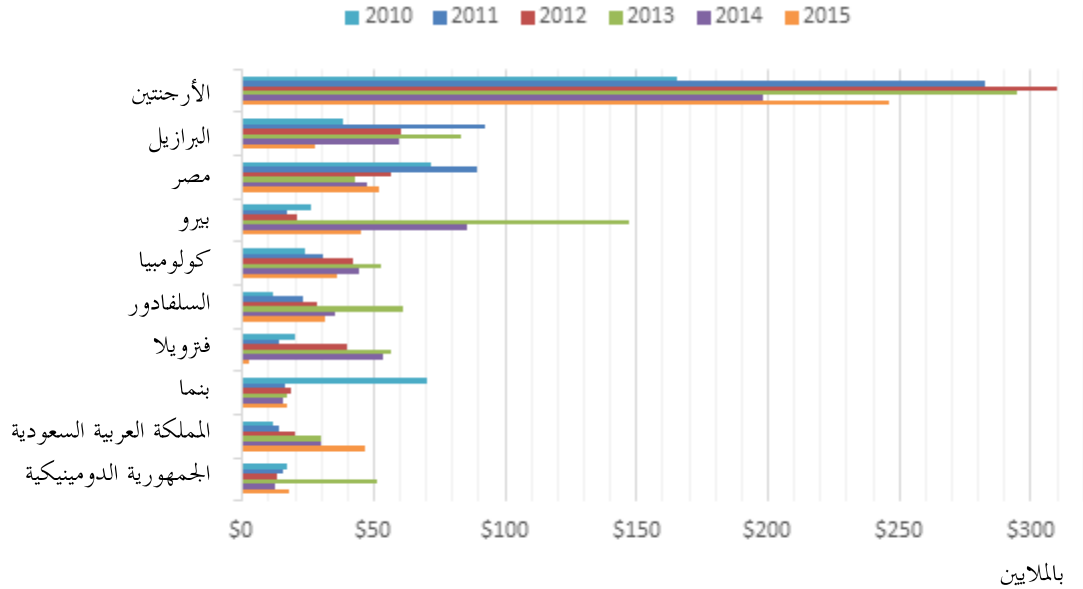
١٧ - وفيما يتعلق بدرجة التخصيص، توفر المساهمات المتأتية عن طريق الصناديق المواضيعية، إلى جانب الموارد العادية، القدر الأكبر من المرونة، تليها في ذلك الأموال المخصصة للبرامج والمشاريع (بما في ذلك تقاسم التكاليف مع الحكومات)، والتمويل الجماعي للأمم المتحدة، والصناديق الرأسية. وبمقارنة مستويات مساهمات قنوات التمويل للموارد الأخرى بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، يلاحظ أن الصناديق المواضيعية والأموال المخصصة للبرامج أو المشاريع في تناقص، بينما يتزايد التمويل الرأسي وتقاسم التكاليف؛ أما التمويل الجماعي للأمم المتحدة فهو مستقر.

الشكل ٤ - المساهمات بحسب قنوات التمويل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٠



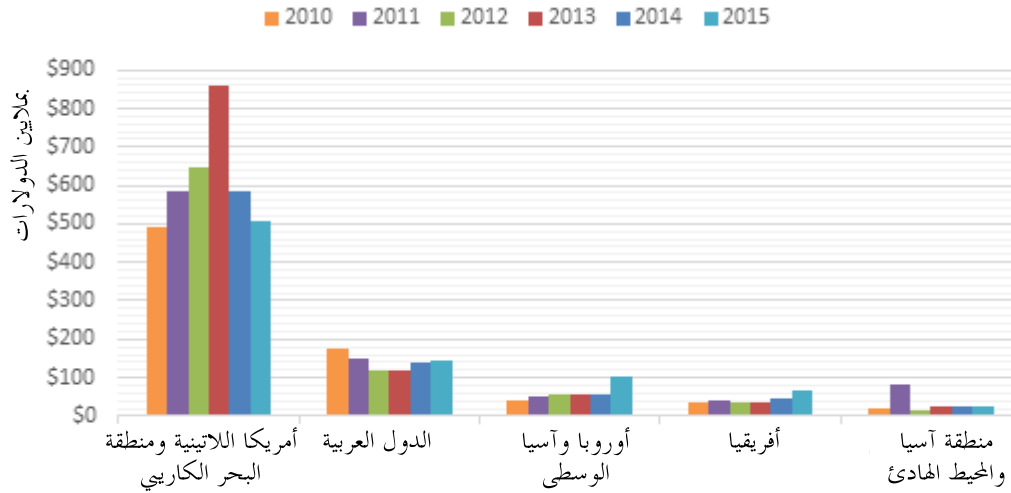
١٨ - سلم المجلس التنفيذي في قراره ١٦/٢٠١٥ بأن الموارد المحلية، أو تقاسم الحكومات للتكاليف، تشكل آلية تمويل مخصص الغرض تعزز الملكية الوطنية فضلاً عن أنها تسهم في إنجاز البرامج القطرية. وفي عام ٢٠١٥، من مجموع مساهمات الحكومات المستفيدة من البرامج في الموارد الأخرى البالغ ٩٠١ مليون دولار، خصص مبلغ ٨٤٠ مليون دولار لبرامج أو مشاريع في بلدانها (وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١ في المائة مقارنة بمبلغ ٨٥٢ مليون دولار المسجل في عام ٢٠١٤). ويبين الشكل ٥ أدناه أكبر عشرة مساهمين في حصة الحكومات من التكاليف في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٠.

الشكل ٥ - البلدان العشرة الأكثر مساهمة في حصة الحكومات من التكاليف في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٠



١٩ - ساهمت دول أعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٦٩ في المائة من مجموع الأموال التي تلقاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٠ في إطار حصة الحكومات من التكاليف. لكن، مقارنة بعام ٢٠١٤، انخفضت مساهمات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في حصة الحكومات من التكاليف في عام ٢٠١٥ بنسبة ١٣ في المائة، إذ بلغت ٥٠٦ ملايين دولار (مقابل ٥٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤)؛ وزادت مساهمات أوروبا ورابطة الدول المستقلة بنسبة ٨٤ في المائة لتبلغ ١٠١ مليون دولار (مقابل ٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤)؛ وزادت مساهمات أفريقيا بنسبة ٤١ في المائة، لتصل إلى ٦٥ مليون دولار (مقابل ٤٦ مليون دولار في عام ٢٠١٤)؛ وزادت مساهمة الدول العربية بنسبة ٤ في المائة، لتصل إلى ١٤٤ مليون دولار (مقابل ١٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤)؛ وانخفضت مساهمة دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ١٠ في المائة، إلى ٢٤ مليون دولار (مقابل ٢٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤). ويبين الشكل ٦ توزيع حصة الحكومات من التكاليف، بحسب المناطق، في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥.

الشكل ٦ - حصة الحكومات من التكاليف، بحسب المناطق، في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥



ثالثا - التوقعات وإمكانية التنبؤ في عام ٢٠١٦

٢٠ - كما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، وفي العديد من قرارات المجلس التنفيذي، تُشجّع الدول الأعضاء على المحافظة على مستويات تبرعاتها للموارد العادية وعلى زيادة حجم تلك التبرعات بصورة كبيرة، والمساهمة على أساس متعدد السنوات، وبطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

٢١ - وتشير التوقعات الحالية إلى أنه، رهنا بتأكيدات بعض الدول الأعضاء وبتقلبات أسعار الصرف، ولا سيما أسعار صرف اليورو والجنيه الإسترليني، سيبلغ مجموع المساهمات في الموارد العادية في عام ٢٠١٦ حوالي ٦٠٠ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ١٥ في المائة مقارنة بمبلغ ٧٠٤ ملايين دولار المحصل في عام ٢٠١٥.

٢٢ - ومن المتوقع أن تستمر التطورات السياسية والاقتصادية العالمية في إعاقة قدرة بعض الدول الأعضاء على تقديم التزامات متعددة السنوات في عام ٢٠١٧. لكن، مع استمرار الدعم الثابت من الدول الأعضاء المساهمة الحالية والجديدة، رهنا بتقلبات أسعار الصرف، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصمم على عكس الاتجاه التنافسي في الموارد العادية حتى يحافظ على الأقل على مستوى المساهمات المتوقعة في عام ٢٠١٥.

٢٣ - وإذا تواصل انخفاض الموارد العادية، فلن يكون بوسع البرنامج الإنمائي الحفاظ على أوجه حماية الميزانية البرنامجية الموجودة حالياً. وانخفاض الدعم المقدم لبرندي فعالية التنمية والإدارة يمكن أن يفاقم المخاطر التي تواجه المنظمة بسبب ما يخلفه ذلك من آثار ضارة على قدرتها المؤسسية على ضمان الجودة والرصد والمساءلة والرقابة.

٢٤ - وحث المجلس التنفيذي في قراره ١٦/٢٠١٥ الدول الأعضاء القادرة على تقديم مساهماتها في الموارد العادية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم تعهدات متعددة السنوات للأعوام المقبلة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، أعلنت ٤١ دولة من الدول الأعضاء تعهداتها أو سددت بالفعل مساهماتها لعام ٢٠١٦، كما هو مبين في الجدول ١ من الإضافة الإحصائية.

٢٥ - وأكد المجلس التنفيذي في قراره ٢٣/٩٨ أن قابلية التنبؤ بالموارد العادية ستعزز لو أعلنت الدول الأعضاء مواعيدها للسداد، وشجع على السداد المبكر لضمان القيام ببرمجة فعالة وتجنب القيود على السيولة في الموارد العادية. ولم تقدم معظم الدول الأعضاء حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦ جداول زمنية محددة للسداد. لكن ٢٤ دولة سددت مساهماتها كاملة أو بشكل جزئي للوفاء بتعهداتها لعام ٢٠١٦، على النحو المبين في الجدول ٢ من الإضافة الإحصائية.

٢٦ - ويلاحظ البرنامج الإنمائي مع التقدير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي سددت مساهماتها كاملة وفي وقت مبكر، أو أرسلت جداول السداد الخاصة بها، أو قدمت تعهدات متعددة السنوات، أو استأنفت مساهماتها أو أسهمت في الموارد العادية لأول مرة. وتُشجّع الدول التي لم تبلغ بعد البرنامج الإنمائي بمداولها الزمنية المتوخاة أن تفعل ذلك وأن تلتزم بتلك الجداول. وتعد إمكانية التنبؤ عنصراً ضرورياً يتيح للبرنامج الإنمائي وللبلدان المستفيدة من البرامج التخطيط بصورة استراتيجية.

٢٧ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، تلقى البرنامج الإنمائي ٢٧١ مليون دولار، أو ٤٥ في المائة من المساهمات في الموارد العادية المتوقعة لعام ٢٠١٦، من ٢٥ دولة من أصل ٥٧ دولة من الدول الأعضاء المتوقع مساهمتها. ويُقدّر البرنامج الإنمائي زيادة المساهمات المقدمة من ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، والمملكة العربية السعودية، وهولندا، واليابان، والالتزامات متعددة السنوات القائمة أو الجديدة المقدمة من كل من أستراليا، وتركيا، وسويسرا، وفييت نام، وكندا، ونيوزيلندا، وهولندا؛ وكذلك استئناف المساهمات المقدمة من كوبا، ورومانيا، وغانا.

٢٨ - وفيما يتعلق بالموارد الأخرى، تلقى البرنامج الإنمائي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، مبلغ ١,٥٣٨ بليون دولار، يشمل المساهمات من الصناديق الرأسبة والتمويل الجماعي للأمم المتحدة. ويتوقع البرنامج الإنمائي أن يتلقى بحلول نهاية عام ٢٠١٨ ما يقرب من ٢ بليون دولار من صناديق البيئة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ووافق الصندوق الأخضر للمناخ، وهو أحدث صندوق انضم إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككيان معتمد، على ما مجموعه ستة مشاريع ينفذها البرنامج في أرمينيا، وتوفالو، وسري لانكا، وفييت نام، ومللاوي، وملديف.

رابعاً - التحول من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصاً إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصاً

٢٩ - لاحظ المجلس التنفيذي في قراره ١٦/٢٠١٥، أهمية تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية.

٣٠ - وردا على الطلبات التي قدمتها الدول الأعضاء في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ومن خلال المجلس التنفيذي لتوفير تمويل كاف للتنمية يكون أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر مرونة، أنشأ الصندوق الإنمائي 'نوافذ التمويل' التي ترمي إلى تشجيع التحول إلى التمويل الأقل تخصيصاً والأكثر تكاملاً ومرونة.

٣١ - وقد صممت 'نوافذ التمويل' لتعزيز نهج متكامل وتخصيص الموارد للاحتياجات البالغة الأهمية أو المستجدة على المستوى الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، ومواءمة مبادئ فعالية التنمية المتمثلة في الملكية، والتنسيق، والنتائج، والمساءلة المتبادلة. وتركز هذه النوافذ على النتائج الإنمائية بدلا من نواتج المشاريع، وعلى ضمان المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء، مما يؤدي إلى تحسين عملية تحديد الأهداف وتحسين النتائج والتعلم؛ وهي تسمح كذلك بتجميع الأموال من أجل زيادة الأثر وخفض تكاليف المعاملات لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٣٢ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، قدمت خمس من الدول الأعضاء مساهمات أو التزمت بالمساهمة في 'نوافذ التمويل'، وهذه الدول هي: ألمانيا، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، وسويسرا، ولكسمبرغ. وتلقى البرنامج الإنمائي ٤,٧ ملايين دولار حتى الآن، ويتوقع تلقي حد أدنى مجموعه ١٨ مليون دولار بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨.

خامسا - تنويع قاعدة المانحين

٣٣ - سلّم المجلس في قراراته ٢٣/٩٨، و ١/٩٩، و ١٤/٢٠١٠، و ١٣/٢٠١٣، و ٢٤/٢٠١٤، بأن عددا محدودا من الدول الأعضاء تساهم في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وطلب من البرنامج الإنمائي مواصلة استكشاف الحوافز والآليات اللازمة لتوسيع قاعدة المانحين، ودعم المانحين في زيادة مساهماتهم في الموارد العادية، وكذلك التحول نحو التمويل الأقل تقييدا المقدم للموارد الأخرى.

٣٤ - واستجابة لقرارات المجلس التنفيذي تلك التي تنص على كفالة توفير قاعدة مستقرة ويمكن التنبؤ بها وأكثر تنوعا لتمويل الموارد العادية، استهل البرنامج الإنمائي حملة 'المائة شريك من أجل التنمية' لبلوغ هدف هو وصول عدد الدول الأعضاء المساهمة في الموارد العادية إلى ١٠٠ دولة بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٣٥ - ويتوقع البرنامج الإنمائي، من خلال تضافر مشاركة الدول الأعضاء ودعمها، أن يرتفع عدد المساهمين في الموارد العادية من ٥١ دولة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٧ دولة في عام ٢٠١٦، كما يرحب باستجابة دول أعضاء مثل رومانيا، وغانا، وكوبا للحملة باستئناف مساهماتها.

٣٦ - ويواصل البرنامج الإنمائي التأكيد على أهمية الموارد العادية للاستثمار الرامي إلى القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء تحقيقا لاتساق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفعاليتها وشفافيتها، ودعم الفئات الأشد ضعفا، والتمكين من الاستجابة للأزمات بسرعة.

٣٧ - وطلب المجلس التنفيذي في قراره ١٦/٢٠١٦ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة للفرص الإنمائية السانحة من أجل توسيع نطاق شراكاته مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، وعامة الجمهور، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والتحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي، على نحو شفاف ومنسق.

٣٨ - وعلى الرغم من أن المبالغ المستلمة من القطاع الخاص ومن المؤسسات صغيرة نسبيا قياسا على حافطة الموارد الإجمالية لدى البرنامج الإنمائي، فإن شركات القطاع الخاص والمؤسسات تساهم كذلك من خلال وسائل أخرى، منها على سبيل المثال استخدام كفاءاتها الأساسية في مختلف مجالات التنمية، وتوفير الوصول إلى المعارف والتكنولوجيا والابتكار. وهي توفر أيضا الاستفادة من الفرص المتاحة.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٦، استهل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال التي توفر آلية للقطاع الخاص للمشاركة بطريقة منسقة مع منظومة الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني في الحد من مخاطر الأزمات، والتأهب للطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها.

٤٠ - ويستثمر البرنامج الإنمائي في جمع التبرعات الفردية من خلال مضاعفة الجهود للعمل مع الأفراد 'من ذوي الأرصدة المالية الضخمة' من خلال برنامجه للهدايا الكبرى، وإنشاء منبر للسلع الرقمية يتيح للأفراد في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات مباشرة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة والإسهام في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي.

٤١ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة مشاركته عالميا وإقليميا وقطريا من خلال وضع استراتيجية تنفيذية للمؤسسات المالية الدولية وخطط عمل خاصة بالبنوك لتنشيط التعاون والإسراع في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشُرع في أول خطة عمل مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أيار/مايو ٢٠١٦، إلى جانب منبر المالية الإسلامية العالمي للاستثمار المؤثر المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ولتيسير التعاون العملي على الصعيد القطري، يجري وضع اتفاقات مالية جديدة مع مصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للاستثمار، والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف KfW، والبنك الدولي.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٢ - في عام ٢٠١٥، بلغ مجموع المساهمات التي تلقاها الصندوق ٥٨,٩ مليون دولار (بما في ذلك مبلغ ٠,٨٩ مليون دولار الوارد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض الدعم البرنامجي)، منخفضا من مبلغ ٨٩,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٤. لكن تنوع المانحين للصندوق ظل جيدا، حيث بلغ عدد الشركاء الإنمائيين المساهمين ٣٨ شريكا في عام ٢٠١٥ (مقابل ٢٩ شريكا في عام ٢٠١٠).

٤٣ - وشملت المساهمات في عام ٢٠١٥ مبلغ ٩,٩ ملايين دولار من مؤسسات القطاع الخاص، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، وهو ما يمثل نسبة ١٧ في المائة من مجموع الإيرادات و ٢١,٣ في المائة من الموارد الأخرى. وكان أكبر المانحين للصندوق بوجه عام الجهات التالية: الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للأمم المتحدة، وأستراليا،

والسويد، والمفوضية الأوروبية، وبلجيكا، وسويسرا، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، ومؤسسة ماستركارد، والولايات المتحدة، والداغرك، ولكسمبرغ.

٤٤ - وبلغت المساهمات في الموارد العادية التي تلقاها الصندوق في عام ٢٠١٥ في المجموع ١٢,٥ مليون دولار (تشمل مبلغ ٠,٨٩ مليون دولار الوارد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض الدعم البرنامجي)، منخفضة من ١٤,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، كان أكبر المانحين للصندوق للموارد العادية الجهات التالية: سويسرا، والسويد، وبلجيكا، ولكسمبرغ، والولايات المتحدة، والنرويج، وأستراليا، والنمسا، وليختنشتاين، والصين. ودعم اثنان من أقل البلدان نموا، هما ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إضافة إلى تايلند، الصندوق من خلال المساهمات في الموارد العادية.

٤٥ - ورغم التحسن في تنويع الجهات المانحة في السنوات الأخيرة، لا يزال الصندوق يعتمد على عدد محدود من الجهات المانحة في المساهمات المقدمة لموارده العادية. وظلت المساهمات المقدمة لصالح الموارد العادية أقل من مبلغ ٢٥ مليون دولار المطلوب سنويا لتوسيع نطاق عمليات الصندوق ليشمل ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا، على النحو المتوخى في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الذي عُرض على المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤. ويفرض عجز الموارد العادية البالغ ١٢,٥ مليون دولار تحديات كبيرة على الصندوق في زيادة حضوره ليشمل ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا.

٤٦ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، تمكن الصندوق من مواصلة البرامج، مع حضور قليل للغاية في بعض الأحيان، في ٣١ بلدا فقط من أقل البلدان نموا. فبدون عكس الاتجاه التنافسي في الموارد العادية (والذي يفاقمه الأثر المتوقع لخسائر صرف العملات)، يمكن أن يخضع ما يصل إلى ١٠ برامج للمزيد من التخفيض بحلول نهاية عام ٢٠١٦، ويحتمل أن يكون عام ٢٠١٦ أول عام لا يبلغ فيه الصندوق نسبة ٤٠ في المائة من رأس المال المستهدف مقابل مجموع الموارد البرنامجية. ويقيد هذا العجز مشاركة الصندوق على الصعيد القطري، وكذلك قدرته على تجريب نُهج جديدة يمكن أن تصبح نماذج بارزة.

٤٧ - ورغم أن الموارد الأخرى بلغت ٤٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥ مسجلة انخفاضاً بنسبة ٣٧ في المائة عن عام ٢٠١٤ - فإنها زادت باطراد على مدى السنوات الثماني الماضية بأكثر من ٢٥٠ في المائة (إذ بلغ حجمها ١٣ مليون دولار في ٢٠٠٧)، ومن المتوقع أن تستمر هذه الموارد في النمو في عام ٢٠١٦.

٤٨ - وتقترب نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى من ١ إلى ٤، في حين تبلغ نسبة الموارد العادية إلى الاستثمارات التكميلية في المتوسط ١ إلى ١٠، وتنشأ بشكل متزايد عن

الموارد المحلية لأقل البلدان نمواً (المستثمرون من المؤسسات والقطاع الخاص والحكومات)، وبالتالي تتيح مستويات متزايدة من رأس المال لدعم أهداف التنمية في أقل البلدان نمواً.

٤٩ - ويوفر الصندوق عبر ولاية وأدوات الاستثمار الخاصة به نماذج 'الميل الأخير' التمويلية، من خلال الإدماج المالي والاستثمارات المحلية التي تحرر الموارد العامة والخاصة، وبخاصة على المستوى المحلي، للحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية المحلية. ويختبر الصندوق النماذج المالية باستخدام المنح، والقروض الميسرة، والزيادة في الائتمانات المحددة الأهداف، والأعمال التجارية المبتكرة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، لبيان كيف يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة على نحو استراتيجي أن توجه عملية تعبئة الموارد الوطنية لأغراض التنمية الاقتصادية المحلية والإدماج المالي. وتشكل ابتكارات الصندوق، والنُهُج المالية المختلطة، ونماذج 'الميل الأخير' التمويلية أدوات مناسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل اسطنبول، فضلاً عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٥٠ - في عام ٢٠١٥، أي السنة الثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بلغت الموارد البرنامجية ١٨٥ مليون دولار، مُوِّلت منها نسبة ٢,٩ في المائة تقريباً من صندوق التبرعات الخاص.

٥١ - ولا تزال المساهمات المقدمة من الجهات المانحة عنصراً بالغ الأهمية في تطوير برامج التطوع وتعبئة المتطوعين. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، تمشياً مع استراتيجية ميزانيته، جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات وتنويعها وتوسيع نطاقها، مع التركيز بوجه خاص على صندوق التبرعات الخاص، وتقاسم التكاليف، والمتطوعين الممولين تمويلاً كاملاً.

٥٢ - ويتيح صندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وضع نُهج متنوعة توسّع نطاق فرص التطوع وتعمّق التكامل البرامجي للتطوع لصالح السلام والتنمية. ورغم تواضع حجم صندوق التبرعات الخاص، لا يمكن التقليل من أهميته، بالنظر إلى عدم توافر إمكانية الحصول على تمويل لبرامج الموارد العادية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وبدءاً من المشاريع القائمة على البحوث وحتى المبادرات الرائدة في مجالات من قبيل تطوع الشباب والتنمية المستدامة، يمثل صندوق التبرعات الخاص عنصراً يحفز على الابتكار وحشد موارد خارجية إضافية، وهو بذلك يشكل أساساً لا غنى عنه في تطوير قطاع التطوع.

٥٣ - وانخفضت المساهمات في صندوق التبرعات الخاص بنسبة ١١,٩ في المائة، من ٤,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما يعكس التقلبات السابقة في المساهمات السنوية المدفوعة للصندوق. ويتوقع حصول انخفاض طفيف آخر نسبته ٤ في المائة في عام ٢٠١٦، حيث يبلغ مجموع المساهمات الواردة حتى الآن والتعهدات المعلنة ٣,٥ ملايين دولار. وبالنظر إلى الدور الحاسم للموارد من الصندوق، يسعى برنامج متطوعي الأمم المتحدة باستمرار إلى زيادة التبرعات لتمكينه من مواصلة استكشاف وتوسيع وتعزيز دور العمل التطوعي ومساهماته في التنمية.

٥٤ - ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تعزيز علاقاته مع الدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق التبرعات الخاص في السنوات الماضية، ويسعى إلى كسب تأييد المزيد من الدول الأعضاء. وبفضل الصندوق، من بين عناصر أخرى، تمكن البرنامج، من خلال تقريره عن حالة العمل التطوعي في العالم الذي صدر في عام ٢٠١٥، من إبراز كيف أن المتطوعين هم أبطال التغيير على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

٥٥ - وانخفضت المساهمات (بما فيها المساهمات متعددة السنوات) التي وردت لمتطوعي الأمم المتحدة الممولين تمويلا كاملا، بما في ذلك المساهمات المقدمة لمتطوعي الأمم المتحدة من الشباب ومتطوعي الجامعات الممولين تمويلا كاملا، بنسبة ٢٧,٨ في المائة، من مبلغ ٩,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٥. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تنويع مصادر تمويله من خلال مختلف المبادرات في إطار الشراكة، ومنها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبلاستفادة من نجاح متددي شراكات البرنامج لعام ٢٠١٤، سينظم البرنامج متددي ثانيا للشراكات سيضم شركاء من بلدان الشمال والجنوب على حد سواء، وسيسعى لتنشيط الشراكات القائمة والوساطة في إنشاء شراكات أخرى جديدة.

سابعاً - استنتاج

٥٦ - يتطلب تحقيق النتائج الإنمائية الفعالة وجود صلة وصل واضحة بين النتائج الإنمائية والموارد المالية والموارد الأخرى. وقد وافق المجلس التنفيذي في قراره ٤/٢٠١٦ على أن الرؤية والنتائج المتوقعة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ متسقة بشكل عام مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع أهداف التنمية المستدامة.

٥٧ - وأكد استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية مجددا التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعداده لذلك، وأظهر أن البرنامج الإنمائي حقق بعد سنتين من بدء التنفيذ تقدما قويا في تحقيق النتائج.

٥٨ - وبلغت نسبة مجموع المساهمات الواردة ٩٤,٥ في المائة من الهدف المحدد للفترة المقابلة، أو ٩ بلايين دولار (مقابل ٩,٥ بلايين دولار). أما الموارد العادية فلم تحقق سوى ٨٥,٥ في المائة من المستوى المستهدف، إذ بلغت ١,٥ بليون دولار، مقابل ١,٧٥ بليون دولار، إذ ظلت تنخفض بمعدل سنوي قدره ١١ في المائة منذ عام ٢٠١٣. ومن أجل المحافظة على التقدم المحرز وتحقيق الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية، لا بد من التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لضمان التركيز الاستراتيجي والمرونة التكتيكية والقدرة على الاستجابة للآزمات واغتنام الفرص.

٥٩ - ويُموّل البرنامج الإنمائي من مصادر متنوعة (الدول الأعضاء والشركاء المتعدّدو الأطراف والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الخاصة والخيرية، والمؤسسات المالية)، وهو ما يزال يُقدّر جميع أنواع التمويل التي تمكن المنظمة من الوفاء بالتزاماتها. غير أن قدرة البرنامج الإنمائي على الأداء على مستوى عال يتوقف كثيرا على الموارد العادية لأسباب ليس أقلها أنها تشكل ركيزة لما يقدمه من دعم لأشد البلدان فقرا في العالم.

٦٠ - وتتيح الموارد العادية تحقيق النتائج التحويلية الأكثر فعالية، ودعم الفئات الأكثر ضعفا، وتعزيز الإنصاف، والتمكين من الاستجابة الفورية للآزمات، وتعزيز الاتساق والمساءلة والشفافية، وضمان الجودة في منظومة الأمم المتحدة، وهي كلها أولويات للدول الأعضاء ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حد سواء. غير أن تناقص الموارد العادية وتركيز الأموال المخصصة يصعب ضمان قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ برامجه بشكل فعال.

٦١ - ولمعالجة تأثير التخفيضات في الموارد العادية، وفُرت حماية من التخفيضات الكبيرة لبعض البنود في إطار كل من العنصرين البرنامجي والمؤسسي للميزانية المتكاملة، استرشادا بقرارات المجلس التنفيذي. بيد أن حماية بنود الميزانية تلك يعني إجراء تخفيضات كبيرة في المجالات الأخرى، بما في ذلك البرامج الإقليمية والعالمية والأنشطة الإدارية العامة. ويمكن أن يشكل المزيد من التخفيضات في التمويل المقدم لبندَي فعالية التنمية والإدارة مخاطر تنظيمية بسبب ما تخلفه من آثار ضارة على القدرة المؤسسية فيما يتعلق بضمان الجودة والرصد والمساءلة والرقابة.

٦٢ - ويظل عدم وجود التزامات متعددة السنوات من جانب بعض الشركاء مصدر قلق لدى البرنامج الإنمائي ومدى قدرته على التخطيط المسبق والمحافظة على طابعه العالمي والمتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، عدم القدرة على التنبؤ أو السداد المبكر يزيد في تعرض المنظمة لتقلبات أسعار الصرف، وهو مما يؤثر سلباً على حالة السيولة لديها.

٦٣ - والبرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل مع شركائه لتنويع قاعدة تمويله وعكس اتجاه الانخفاض في الموارد العادية. ولا يمكن أن ينجح بدء تنفيذ 'حملة المائة شريك من أجل التنمية' لزيادة مساهمات الشركاء القائمين وعدد المساهمين في الموارد العادية، وبدء مبادرة 'نوافذ التمويل' لتشجيع التحول من الموارد المخصصة بدرجة عالية إلى موارد أكثر مرونة، إلا بدعم كامل من الدول الأعضاء.

٦٤ - وقد أدرج البرنامج الإنمائي فرصاً موضوعية لإقامة شراكات مع القطاع الخاص، والشركات، والمؤسسات المالية والأفراد في مجالات عمله. وسيستمر في تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، باستعمال القدرات الأساسية للشركاء وما يوفره من إمكانيات الحصول على المعارف والتكنولوجيا والابتكار.

٦٥ - وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع المجلس التنفيذي، والسعي من أجل الحصول على دعم الدول الأعضاء بهدف كفالة استدامة مبادئ إمكانية التنبؤ بالمساهمات، والعالمية، والتدرج.

٦٦ - ويبحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول الأعضاء على القيام بما يلي: (أ) زيادة أو تقديم مساهماتها الطوعية على نحو يتسق مع قدراتها؛ و(ب) المساهمة على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها؛ و(ج) تحويل مساهماتها من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى الموارد الأقل تخصيصاً؛ و(د) الدعوة في أوساط الدول الأعضاء إلى المساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، لتمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المتوقعة في الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وقيادة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.